



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.1, Issue 30 (2024), 14018- 14050
USRIJ Pvt. Ltd

السياحة وتأثيرها على الاقتصاد السعودي

Tourism and Its Impact on the Saudi Economy

أ. فارس أيمن كمال

طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

fkamal0005@stu.kau.edu.sa

د. باسل ياسر بليله

استاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

bbalila@kau.edu.sa

مايو ٢٠٢٤ م

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية. استخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام عدد من المؤشرات لقياس أثر السياحة على اقتصاد المملكة العربية السعودية. اعتمد البحث على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي السعودي والتي تتعلق بالنشاط السياحي بالمملكة العربية السعودية وخاصة خلال الفترة من (٢٠١٥ - ٢٠٢٢). كما تم جمع البيانات من المصادر الثانوية الأخرى المنشورة مثل الدراسات والمقابلات والتقارير المنشورة على الشبكة العنكبوتية حول مساهمة السياحة في الاقتصاد السعودي. تم استخدام عدد من المؤشرات التي تبين دور السياحة في الاقتصاد السعودي والتي تشمل إنفاق السياح، عدد السياح المحليين حسب الوجهات- المناطق، عدد السياح الوافدين حسب مناطق القُدوم، انفاق السياحة الداخلية، انفاق السياحة المغادرة، الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة، متوسط دخل الفرد، إيرادات السياحة ونمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية. بينت نتائج الدراسة أن للسياحة دور هام في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإيرادات السياحية وزيادة عدد السائحين الوافدين للمملكة وخاصة في الفترة التي أعقبت جائحة كورونا. تم تفسير زيادة الجذب السياحي للمملكة خلال الفترة الأخيرة بسبب التسهيلات والدعم الذي تحظى به السياحة بالمملكة في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ ولرغبة المملكة في تنويع النشاط الاقتصادي لها بعيداً عن النفط. وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحثان بضرورة توجيه مزيد من الاهتمام بالبنية التحتية السياحية وتنويع المنتجات السياحية والترويج لها باستخدام التقنيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الناتج المحلي الإجمالي، البنك المركزي السعودي.

Abstract

This study investigates the impact of tourism sector on the Saudi economy by analyzing several indicators and measures using qualitative analysis. The paper collects publicly available data from secondary sources to analyze the tourism impact. One major source of data is the annual reports issued by the Saudi Central Bank, which covers tourism activities in the Kingdom especially during the 2015-2022 period. Other secondary data sources include studies, interviews, and reports about the contribution of tourism to the Saudi economy. Several indicators are chosen to analyze the impact of tourism on the Saudi economy. These indicators include tourist spending, the number of local tourists by destinations - regions, the number of international tourists by arrival regions, domestic tourism spending, overseas tourism spending, spending on departure trips according to the purpose of the visit, average per capita income, tourism revenues, GDP growth, and real GDP growth rates in Saudi Arabia. The results

show that the tourism sector has had a strong impact on GDP growth especially in the period following the Corona pandemic. Such success of tourism in Saudi Arabia can primarily be attributed to the government support and its 2030 Vision to diversify its economy away from oil. Based on the study results, we recommend more diversification of tourism products, and more investments in tourism infrastructure and modern technologies.

Keywords: tourism, economy, Saudi Arabia, GDP, Saudi Central Bank.

المقدمة

تلعب السياحة دوراً حيوياً في الاقتصاد، وتحتل مكانة عالية، واهتماماً عالمياً من قبل الدول وحكوماتها؛ وذلك لما تتميز به من أثر كبير في تحسين هيكل الاقتصاد ونموه من خلال الإيرادات السياحية التي تخدم القطاع السياحي نفسه، والقطاعات التابعة له، والحكومة والأفراد. وقد حققت السياحة دوراً كبيراً في مجالات التنمية بصفة عامة، وأثر بشكل خاص في التنمية الاقتصادية؛ حيث ظهر ذلك واضحاً في اقتصاديات الدول النامية، ولوحظت المساهمة الكبيرة للقطاع السياحي في تكوين ونمو الدخل الوطني والثورة الاقتصادية للبلاد. واتجهت الدول للاهتمام بقطاع السياحة، ووضع آليات ملائمة لتحقيق الاستثمار العقلاني الذي يصب في بناء تنمية للمجتمع، واستغلال الموارد في الميادين السياحية لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة تحقق الاستثمار المالي المستمر (الشهري، ٢٠٢٣).

تعتبر السياحة من القطاعات الحيوية في الاقتصادات المختلفة حول العالم، حيث تلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تلعب التنمية السياحية دوراً محورياً في توفير فرص عمل للسكان المحليين ومنها يتم القضاء على البطالة بالمجتمع المحلي، فالتوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولاً من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به (حسن وآخرون، ٢٠٢١).

أحد أهم تأثيرات السياحة على الاقتصاد هو توفير فرص العمل (العلجة، ٢٠١٩). تعتبر الصناعة السياحية مصدراً رئيسياً للوظائف في العديد من الدول، سواء في قطاع الفنادق والضيافة أو في النقل والترفيه والمطاعم والمحلات التجارية المحلية. توفر السياحة فرص عمل للشباب والنساء والشرائح الضعيفة من المجتمع، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات البطالة. بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المباشرة، تساهم السياحة أيضاً في تنمية البنية التحتية وتعزيز الاستثمار في البلدان المستضيفة. بالإضافة إلى ذلك، يشجع الاستثمار في السياحة أيضاً على التنوع الاقتصادي للبلاد. فعندما يتم تطوير القطاع السياحي، يتم تعزيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، مما يقلل من التبعية على القطاعات الاقتصادية الأخرى (Khan et al., 2020).

تعتبر السياحة من القطاعات الحيوية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، حيث تشكل مصدراً هاماً للإيرادات وتعزز النمو الاقتصادي (الشمري، ٢٠١٨). وتتميز السعودية بمناطق سياحية فريدة من نوعها، من الشواطئ الرملية والصحاري والجبال والآثار الأثرية والمواقع الدينية، مما يجعلها وجهة سياحية مثيرة للاهتمام. وفي العام ٢٠١٦، تم إطلاق برنامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الذي يركز على تنويع اقتصاد المملكة وتحويله إلى اقتصاد متنوع ومستدام. وتعتبر السياحة واحدة من المجالات الرئيسية التي يركز عليها البرنامج لتحقيق هذا الهدف، حيث يستهدف جذب ١٠٠ مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. يعد القطاع السياحي ركيزة أساسية ضمن الركائز التي تعتمد عليها استراتيجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، في وقت ظفرت فيه بتنظيم عديد من الفعاليات العالمية الكبرى (آخرها الفوز بتنظيم إكسبو الرياض ٢٠٣٠)، وبما يدفع لرفع مستهدفات القطاع للعام ٢٠٣٠ (CNBC, 2023).

تسعى المملكة العربية السعودية منذ أمد بعيد إلى محاولة تنويع مصادر دخلها وقاعدتها الاقتصادية التي تجعلها قادرة على مقاومة تقلبات سوق النفط الذي تعتمد عليه بشكل كبير في تنفيذ برامجها الاقتصادية، ويعد القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تحاول المملكة تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (الجهوج، ٢٠١٠). وتمتلك المملكة المقومات التي جعلت من مستقبل السياحة هو الأفضل، حيث تمتلك أراضيها الآلاف من المواقع التاريخية، بالإضافة إلى ٥ مواقع على قائمة التراث العالمي المسجل في اليونسكو. وكان الهدف الأكبر من دفع القطاع السياحي في المملكة ضمن خطة التطوير لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ هو تعزيز المساهمة السياحية في عجلة الاقتصاد السعودي (الربعي، ٢٠٢١) واستطاعت المملكة تحقيق قفزات كبيرة في القطاع السياحي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث بلغت نسبة نمو الإنفاق السياحي الداخلي الإجمالي في الربع الأول ٤٥% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٢م مدعوماً بالبداية القوية للسياحة الوافدة هذا العام، وتحقيق أعلى معدل عدد ربيعي للسياح من خارج المملكة لجميع الأغراض، حيث يقدر بـ (٧,٨ ملايين) بنسبة نمو ٦٤% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩م (سابق، ٢٠٢٣).

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً في السياسة السياحية وتطوير البنية التحتية السياحية بهدف جذب المزيد من السياح وتنويع مصادر الدخل. ولذلك، فإن دراسة تأثير القطاع السياحي على الاقتصاد هو أمراً في غاية الأهمية من أجل تحليل مدى مساهمة القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي وتحديد سبل الاستفادة المثلى من هذا القطاع في تعزيز المؤشرات الاقتصادية (أبو رفاعي، ٢٠٢٣).

إن أبرز مظاهر دراسة تأثير السياحة على الاقتصاد تتمثل في دراسة الإيرادات السياحية، القيمة المضافة للسياحة على الاقتصاد، التوظيف والبطالة، الاستثمارات والتطوير، التأثير البيئي، التسويق والترويج، والتأثير والاجتماعي والثقافي. ولذلك، فإن البحث الحالي يسعى إلى دراسة تأثير السياحة على الاقتصاد السعودي وتحليل الفوائد والتحديات المترتبة على هذا القطاع

الحيوي وخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١٨-٢٠٢٣) وهي الفترة التي عقت رؤية ٢٠٣٠ والقيام بإصلاحات كبيرة في قطاع السياحة بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

يمثل قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية مصدراً هاماً للإيرادات ويساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. أكدت المملكة العربية السعودية على أهمية القطاع السياحي في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق الفرص الوظيفية، وتعزيز التنمية المستدامة والاجتماعية، ودعم الجهود التي تسهم في تطوير الصناعة السياحية، وتطبيق المبادئ المستدامة، وضرورة تمكين الأفراد وخاصة النساء في هذا القطاع الهام (وكالة الأنباء السعودية، ١٤٤٢ هـ). وحقت المملكة المرتبة الـ ١٣ عالمياً في مؤشر عدد السياح الدوليين للعام ٢٠٢٢، والمرتبة الـ ١١ عالمياً في مؤشر إيرادات السياحة الدولية للعام ٢٠٢٢. وتصبو المملكة إلى تحقيق ٢٨٩ مليار ريال كإجمالي حجم إنفاق سياحي؛ بما يسهم مباشرة في الاقتصاد المحلي ورفع الموارد غير النفطية ودعم القطاع الخاص بتوفير طلب أعلى في القطاع السياحي (CNBC, 2023).

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في النهوض بقطاع السياحة، إلا أن قطاع السياحة مازال يواجه عدد من التحديات والتي من أبرزها مشكلة التنوع في القطاع السياحي والتي بدأت تتلاشى تدريجياً مع عدم الاقتصاد على السياحة الدينية المتمثلة في الحج والعمرة (بلال، ١٤٣٧ هـ)، وتطوير مجموعة متنوعة من المنتجات السياحية مثل السياحة الثقافية، والسياحة البيئية، والسياحة الترفيهية (الجهوج، ٢٠١٠). إلا أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في تطوير المنشآت والبنية التحتية المتعلقة بتلك الأنواع الجديدة من السياحة. كما أن تطوير البنية التحتية السياحية هو تحدي آخر، حيث تحتاج المملكة إلى استثمارات كبيرة في تطوير المطارات، والفنادق، والمنتجات، والمعالم السياحية، ووسائل النقل العام، والخدمات اللوجستية السياحية (الشمري، ٢٠١٨). كما ذكر الشهري (٢٠٢٣) أن السياحة في المملكة تواجه مشكلة عدم توافر الأيدي العاملة والكوادر البشرية، خاصة في قطاعي النقل الجوي والضيافة، وهما من القطاعات الأساسية التي تقوم عليها صناعة السياحة في أي بلد، والعنصر البشري في قطاع السياحي عنصر حيوي وأساسي في تقديم خدمة مستدامة وذلك من أجل تحقيق هدف الوصول إلى ١٠٠ مليون سائح سنوياً الذي تسعى إليه المملكة خلال السنوات القادمة.

إن تأثير هذه التحديات على الاقتصاد السعودي يكمن في قدرة السياحة على توفير فرص عمل جديدة، وزيادة الإيرادات السياحية، والإنفاق السياحي وزيادة عدد السائحين الوافدين للمملكة، وتحسين الحصة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يمكن أن يساهم النمو في قطاع السياحة في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وتنويع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية. إن مجال السياحة يعد من أهم المجالات التي تعمل المملكة العربية السعودية على تطويرها، لهذا من المهم معرفة أثر السياحة على الاقتصاد السعودي وما تعود عليه بالفائدة على الدولة، حيث تسعى الحكومة إلى تنمية هذا المجال بشكل جذري.

وبناء على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي، ما أثر السياحة على الاقتصاد السعودي؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي، تندرج التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما أثر العائدات السياحية على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣؟
٢. ما أثر الإنفاق السياحي على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣؟
٣. ما أثر عدد السائحين الوافدين على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣؟

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

١. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائدات السياحية ونمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.
٢. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق السياحي ونمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.
٣. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السائحين الوافدين ونمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في التالي:

٤. التعرف على أثر العائدات السياحية على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.
٥. التعرف على أثر الإنفاق السياحي على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.
٦. التعرف على أثر عدد السائحين الوافدين على نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

أ- الأهمية النظرية

- تسهم الدراسة النظرية في توسيع المعرفة العلمية حول أثر السياحة على الاقتصاد السعودي. من خلال البحث والتحليل النظري، يمكن استكشاف العوامل المؤثرة والآليات التي تحدد تأثير السياحة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- يعتبر بحث أثر السياحة على الاقتصاد موضوعاً هاماً للدراسة والبحث العلمي. يمكن أن تسهم الدراسات النظرية والعملية في توسيع المعرفة المتاحة وتقديم إسهامات جديدة للمجتمع العلمي والأكاديمي.

- تساعد الدراسة في فهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بأثر السياحة على الاقتصاد. يتيح ذلك للباحثين فهم المتغيرات المؤثرة والعلاقات السببية المحتملة والنماذج التحليلية المناسبة.

ب- الأهمية العملية

- السياحة من القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي وتسهم بشكل كبير في تعزيز نموه وتنميته. من خلال دراسة أثر السياحة على الاقتصاد السعودي، يمكن تحديد الفرص والتحديات المحتملة وتطوير استراتيجيات الترويج للسياحة وتعزيز قطاع السياحة لتحقيق الاستدامة وتعزيز التنافسية.
- توفر الدراسة العملية أدلة قوية لاتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالسياحة. يمكن استخدام نتائج الدراسة لتوجيه السياسات السياحية وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية.
- توفر الدراسة النظرية أدلة قوية لدعم صنع القرار في مجال السياسات الاقتصادية والسياحية. تعزز النتائج النظرية المبنية على أدلة واقعية فهمنا لأثر السياحة على الاقتصاد السعودي وتساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة تخدم المصلحة العامة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في التالي:

١. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة الحالية على بحث أثر السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال التركيز على ثلاثة مؤشرات هامة وهي حجم الإيرادات السياحية، حجم الإنفاق السياحي، وعدد السائحين الوافدين للمملكة العربية السعودية، وقياس تأثيرها على حجم النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
٢. **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية
٣. **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على دراسة تأثير السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٣).

٤. **الحدود البشرية:** العاملين والمسؤولين عن القطاع السياحي بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

• السياحة

"إن كلمة السياحة ذات مفهوم واسع جداً وترتبط بعدد كبير من الأنشطة كالإيواء ولإطعام والنقل، ولذلك فنشاطها يطال جوانب الاقتصاد كافة، والسياحة الفعلية ولدت مع بداية القرن التاسع عشر، وتطورت مع ظهور وسائل النقل السريعة كالقطارات والسفن والطائرات في القرن العشرين، ولعل سياحة المستقبل ستكون في الفضاء" (السيد، ٢٠٢٠، ص ٢١٨).

وإجرائياً، يُعرف الباحثان السياحة بأنها هي مجموعة من الأعمال والوظائف التي تخدم السائحين الزائرين للمملكة العربية السعودية وتُساهم في توفير أماكن إقامة، ووسائل النقل، والمواقع الترفيهية لجميع السائحين الذي يأتون للمملكة العربية السعودية سواء من أجل الترفيه أو السياحة الثقافية أو السياحة الدينية.

● الاقتصاد

الاقتصاد هو "دراسة كيفية توزيع الموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات والرغبات البشرية غير المحدودة. يهتم الاقتصاد بدراسة كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية" (قانة، ٢٠١٩، ص ٥٥).

ويُعرفه الباحثان إجرائياً بأنه حجم النمو في الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي وعدد السائحين الزائرين بالمملكة العربية السعودية والتي تمثل مؤشرات لنمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية نتيجة الاهتمام بالقطاع السياحي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية

تلعب السياحة دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي والوطني. من أبرز أدوار السياحة في التنمية الاقتصادية هو توفير فرص العمل، حيث تعد السياحة قطاعاً مكثفاً للعمالة وتوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعديد من الأفراد. يستفيد العاملون في الفنادق والمطاعم ووسائل النقل والترفيه والتجارة المحلية من الفرص الوظيفية التي يوفرها القطاع السياحي (الربيع، ٢٠١٨).

كما تلعب السياحة دوراً هاماً في زيادة الإيرادات والصادرات، حيث يسهم قطاع السياحة في زيادة الإيرادات السياحية والصادرات، حيث ينفق السياح الأجانب أموالهم في الوجهة السياحية على الإقامة والطعام والتسوق والنشاطات الترفيهية. هذا يؤدي إلى تدفق العملة الأجنبية إلى البلد وتحسين ميزان المدفوعات. علاوة على ذلك، تعزز السياحة التنوع الاقتصادي وتشجع على الاستثمار في قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة مثل البنية التحتية، والنقل، والتجارة، والثقافة، والترفيه. يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق استقرار اقتصادي أكبر وتقليل التوترات المرتبطة بالاعتماد الكامل على قطاع واحد (محمد، ١٤٣٧ هـ). يمكن للسياحة أن تلعب أيضاً دوراً حيوياً في تنمية المناطق النائية والأقل تطوراً. من خلال توفير فرص العمل والاستثمار وتعزيز البنية التحتية السياحية في هذه المناطق، يمكن أن تعزز السياحة التنمية المستدامة وتحسن مستوى المعيشة للسكان المحليين. كما يتيح السفر والتواصل مع الثقافات المختلفة فرصة لتبادل المعرفة والتفاهم الثقافي بين الشعوب. يعزز السياح الذين يزورون البلدان المختلفة التفاهم الثقافي ويساهمون في تعزيز السلام والتعايش السلمي بين الثقافات المختلفة (آيت محمد ومستوى، ٢٠٢٠).

تأثير السياحة على النمو الاقتصادي

تعد السياحة من القطاعات الحيوية والمهمة في الاقتصاد، حيث تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير الفرص الوظيفية وزيادة الإيرادات. يتجلى تأثير السياحة على الاقتصاد يتجلى في العديد من الجوانب الإيجابية، وفيما يلي أبرز هذه الجوانب (Jamel, 2020).

١. **زيادة الإيرادات:** تعتبر السياحة مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة وزيادة الإيرادات السياحية. تتجلى هذه الزيادة في تدفق الأموال من السياح والمستثمرين الأجانب الذين يقومون بزيارة المعالم السياحية والمشاريع السياحية.
٢. **توفير فرص العمل:** تعتبر السياحة مصدراً حيوياً لخلق فرص العمل للمواطنين السعوديين. فمن خلال تطوير البنية التحتية السياحية وتوسيع قطاع الضيافة، يمكن توفير وظائف جديدة في مجالات مثل الفنادق والمطاعم والنقل والترفيه والتسوق.
٣. **تعزيز الاستثمار:** يعتبر قطاع السياحة جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية. فعند تطوير المنتجات السياحية وتحسين البنية التحتية، يتراد اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاع السياحي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تنويع مصادر الدخل.
٤. **تعزيز التنمية المستدامة:** تعتبر السياحة فرصة لتعزيز التنمية المستدامة. من خلال تنمية السياحة البيئية والثقافية والتاريخية، يمكن الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، وتعزيز الوعي البيئي والثقافي بين السكان المحليين والزوار.
٥. **تعزيز القطاعات الأخرى:** تتأثر العديد من القطاعات الأخرى بإيجابية بتطور السياحة، مثل النقل والتجارة والصناعة والزراعة. فزيادة أعداد السياح والزوار، يزداد الطلب على الخدمات والسلع المحلية، مما يعزز النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات.

تأثير السياحة على الناتج المحلي الإجمالي

تؤثر السياحة تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستضيفة. يمكن تصنيف تأثير السياحة على الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة جوانب (Naseem, 2021):

١. **الإنفاق السياحي:** عندما يقوم السياح بإنفاق أموالهم في الوجهة السياحية، فإنها تساهم في زيادة الإيرادات المحلية وبالتالي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. يتم إنفاق هذه الأموال في الفنادق والمطاعم والمتاجر والنقل والأنشطة الترفيهية وغيرها، مما يدعم الأعمال المحلية ويسهم في النمو الاقتصادي.

٢. الاستثمار في البنية التحتية: يشجع القطاع السياحي على الاستثمار في تطوير البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمطارات والمرافق السياحية الأخرى. يتطلب تطوير البنية التحتية السياحية استثمارات كبيرة، وهذا يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٣. تأثير قطاع السياحة على الصناعات المرتبطة: السياحة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الصناعات المرتبطة بها. فمثلاً، يستفيد قطاع النقل والمواصلات من زيادة حركة السفر والسياحة، وكذلك الصناعات الغذائية والتجارية والحرفية والترفيهية. هذا يعزز الإنتاج المحلي ويزيد من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

٤. التوظيف والفرص العمل: يوفر قطاع السياحة فرص عمل للعديد من الأفراد في الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية ووكالات السفر والعديد من القطاعات الأخرى. زيادة حجم السياحة يعني زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وهذا يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٥. الصادرات السياحية: عندما يزور السياح وجهة سياحية في بلد معين، فإنهم يقومون بشراء السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يعززون الصادرات المحلية ويزيدون من الناتج الصادر. هذا يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

قطاع السياحة بالمملكة العربية السعودية

يعتبر قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية يعتبر واحداً من القطاعات الحيوية والمتنامية في البلاد. تهدف الحكومة السعودية إلى تطوير السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. هناك العديد من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز السياحة وجعل المملكة وجهة سياحية مميزة عالمياً. وبلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي بالسعودية ٤% بنهاية عام ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ٣% في ٢٠١٩، وتستهدف المملكة رفع نسبة مشاركة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠% بحلول العام ٢٠٣٠ (سبق، ٢٠٢٣).

المقومات السياحية بالمملكة العربية السعودية

تتمتع المملكة العربية السعودية بمقومات سياحية فريدة ومتنوعة والتي تجذب السياح من جميع أنحاء العالم، ومن أهمها (Musa, 2021):

١. التراث الثقافي والتاريخي: تحتضن المملكة العديد من المواقع التاريخية والثقافية الهامة، مثل المدينة المنورة ومكة المكرمة التي تعد مقدسة للمسلمين، ومواقع التراث العربي القديم مثل مدائن صالح والعديد من القلاع والحصون التاريخية.

٢. **الطبيعة الساحرة:** تتميز المملكة بتنوع طبيعي كبير، من الصحاري الشاسعة مثل الربع الخالي والدرعية، إلى الجبال الشاهقة في منطقة الأطلس السعودي وجبال الحجاز وجزان، وشواطئ البحر الأحمر والخليج العربي. توفر هذه المناظر الطبيعية فرصاً رائعة للتجول والتسلق والغوص والاستمتاع بالمناظر الخلابة.

٣. **السياحة الدينية:** كون المملكة المقصد الرئيسي للحج والعمرة، فإنها تستقبل الملايين من الحجاج والمعتمرين سنوياً. الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة يعتبران معالم دينية مهمة وتجذب الزوار من جميع أنحاء العالم.

٤. **الثقافة والفنون:** تشجع المملكة العربية السعودية على تنمية الثقافة والفنون، وتستضيف العديد من المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية، مثل مهرجان الجنادرية وموسم الطائف ومهرجان جدة السينمائي. كما تحتضن العديد من المتاحف والمعارض الفنية.

٥. **الرياضة والترفيه:** تعمل المملكة على تعزيز قطاع الترفيه والرياضة، وتستضيف العديد من الأحداث الرياضية الكبرى مثل سباق جائزة الاتحاد للفورمولا ١ في جدة ووالي داکار، وموسم الرياض الذي يشمل عروضاً موسيقية وفعاليات ترفيهية متنوعة.

كما تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير وتنويع القطاع السياحي لجذب المزيد من الزوار، وقد أطلقت عدة مشاريع سياحية كبرى مثل مشروعات "رؤية ٢٠٣٠" و"البحر الأحمر" و"القدية" لتعزيز السياحة ونمو الاقتصاد الوطني (موقع رؤية ٢٠٣٠).

السياحة ورؤية ٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية

رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ هي مبادرة وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل وتحسين جودة الحياة في المملكة. يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات ضمن رؤية المملكة، إذ من المستهدف أن يساهم بـ ١٠% في من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، بإجمالي زيارات يبلغ ١٠٠ مليون زيارة موزعة بين ٥٥ مليون زيارة من الخارج، و٤٥ مليون زيارة من الداخل. وكان لتأسيس الهيئة السعودية للسياحة في يونيو من عام ٢٠٢٠، أثر بتفعيل خطط تطوير القطاع من خلال دورها المتمثل بتطوير وتنشيط المنتجات السياحية والتسويق السياحي وإثراء تجربة السائح (موقع العربية، ٢٠٢٢). السياحة أحد ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتهدف إلى تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات وزيادة مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين. وتشهد المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً في قطاع السياحة بفضل خطط النهوض بالقطاع السياحي.

وتعتبر السياحة جزءاً هاماً من هذه الرؤية وتتضمن جهوداً واسعة لتطوير وتعزيز قطاع السياحة في البلاد. وفيما يلي

أبرز الجوانب المتعلقة بالسياحة في رؤية ٢٠٣٠ (الشهري، ٢٠٢٣):

١. **تطوير منتجات سياحية متنوعة:** تهدف الرؤية إلى تطوير وتنويع المنتجات السياحية في المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه المنتجات المعالم الثقافية والتاريخية والطبيعية، والتي تشمل الكثير من المواقع السياحية المهمة مثل مدينة الرياض، ومدينة جدة، والمدينة المنورة، ومنطقة البحر الأحمر، والعديد من المواقع الأخرى التي تستهدف السياح المحليين والدوليين.
 ٢. **تحسين البنية التحتية السياحية:** تركز الرؤية على تطوير البنية التحتية السياحية في المملكة، بما في ذلك تطوير الفنادق والمنتجعات والمطاعم والمرافق السياحية الأخرى. تهدف هذه الجهود إلى تقديم تجارب سياحية عالية الجودة وتلبية احتياجات وتطلعات السياح.
 ٣. **تطوير القطاع الخاص في السياحة:** تسعى الرؤية إلى تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السياحة وتوفير الدعم والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. يتضمن ذلك تشجيع الشركات مع شركات ومستثمرين دوليين لتطوير وإدارة المشاريع السياحية في المملكة.
 ٤. **تعزيز الثقافة والتراث:** تهدف الرؤية إلى الحفاظ على الثقافة والتراث السعودي وتعزيز الوعي الثقافي لدى السكان المحليين والزوار. وتشمل هذه الجهود تطوير المتاحف والمواقع التاريخية وتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية.
 ٥. **تعزيز التسويق والترويج:** تهدف الرؤية إلى تعزيز التسويق والترويج للمملكة العربية السعودية كوجهة سياحية متميزة. تشمل هذه الجهود حملات الترويج الدولية والمشاركة في المعارض والفعاليات السياحية العالمية، بالإضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في التسويق السياحي.
 ٦. **تطوير القوى العاملة:** تركز الرؤية على تطوير القوى العاملة في قطاع السياحة من خلال توفير التدريب والتأهيل المهني، وتعزيز المهارات والكفاءات اللازمة لتقديم خدمات سياحية ممتازة.
 ٧. **تعزيز السياحة المحلية:** تشجع الرؤية السياحة المحلية وتعزز الوعي بجمال وتنوع المناطق السياحية الداخلية في المملكة. وتهدف إلى توفير فرص سياحية متنوعة للمواطنين السعوديين وتشجيعهم على استكشاف بلدهم.
- وتتضمن أهداف رؤية ٢٠٣٠ في السياحة زيادة عدد الزيارات السنوية للمملكة إلى ١٠٠ مليون زائر بحلول عام ٢٠٣٠، خلق مليون فرصة عمل في القطاع السياحي، وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠%. كما أن مبادرات المملكة العربية السعودية في قطاع السياحة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ تضمنت عدد من الإجراءات والتي شملت إصدار التأشيرات السياحية الإلكترونية، تطوير البنية التحتية السياحية، إنشاء وجهات سياحية جديدة، تنظيم الفعاليات والمهرجانات السياحية، والترويج للسياحة السعودية في الخارج (أبو رفاعي، ٢٠٢٣)

فيما يلي عدد من الدراسات السابقة التي ناقشت أثر السياحة على الاقتصاد وخاصة في المملكة العربية السعودية، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة أبو رفاعي (٢٠٢٣) بعنوان "مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية لتحليل السببية)"

يبحث هذا البحث في العلاقة السببية بين السياحة والتنمية الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحديد مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد باستخدام بيانات للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ويقدم تحليل لنوع واتجاه العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتم اختيار المؤشرات لقياس السياحة وذلك بالاسترشاد بالمرجعيات السابقة. تم استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) وتطبيق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة للتكامل المشترك، واستخدام اختبار جرانجر للسببية أظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية بين السياحة والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة أحادية الاتجاه بين السياحة والنمو. وأوصت الدراسة بضرورة دعم نمو القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، كما أوصت بضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع السياحة لترتفع بذلك قيمة وكفاءة القطاع وبالتالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

دراسة كدسه (٢٠٢٢) بعنوان "التسويق السياحي وأثره على اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على الهيئة السعودية للسياحة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على التسويق السياحي بأبعاده (الخدمة، التسعير، الترويج، التوزيع، الدليل المادي) وقياس أثره على اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام استبانة تم تطبيقها على عينة بلغت (١٥٧) من العاملين في الهيئة السعودية للسياحة، وتمحورت أهمية الدراسة في أصالتها فهي من الدراسات القليلة التي تبحث في موضوع التسويق السياحي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود درجة مرتفعة للتسويق السياحي بأبعاده (الخدمة، التسعير، الترويج، التوزيع، الدليل المادي) للسياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية، وجود درجة مرتفعة من اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية، كما توصلت إلى أن للتسويق السياحي بأبعاده (الخدمة، التسعير، الترويج، التوزيع، الدليل المادي) له أثر هام وذو دلالة إحصائية على اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية، ومن خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها أن توفر الهيئة السعودية للسياحة خدمات بأسعار مناسبة، وأن تمتلك الهيئة السعودية للسياحة وسائل نقل جيدة لنقل السائحين، وعدد غرف فندقية يتناسب مع عدد السائحين.

دراسة بن دنيا (٢٠٢٢) بعنوان "دور مؤثري السياحة والسفر في تنمية السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر متابعيهم"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤثري السياحة والسفر في تنمية وتنشيط السياحة بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على دوافع تعرضهم لصفحات هؤلاء المؤثرين. بالاستناد على نموذج مصداقية المصدر كأساس نظري، كما تم توظيف المنهج المسحي بالتطبيق على عينة من ٣٠٠ مفردة ومن فئات عمرية ومستويات تعليمية مختلفة. وتم الاستعانة بالاستبيان الإلكتروني لمعرفة آرائهم حول الموضوع. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن أكثر من نصف العينة ٥٦,٣% يتابعون منشورات مؤثري السياحة والسفر السعوديين "أحياناً"، في حين يحرص ١٩,٧% من إجمالي العينة على متابعة هؤلاء المؤثرين بصفة دائمة، وأن "سنا بشات" هو أكثر المنصات التي يتابع من خلالها أفراد العينة منشورات مؤثري السياحة والسفر السعوديين، ثم تطبيق "تيك توك". وأكثر ما يمتاز ويتصف به مؤثري السياحة والسفر السعوديين هو أسلوب عرضهم الجذاب والمشوق في عرض منشوراتهم، تبين كذلك، أن ٥٨,٧% من إجمالي عينة الدراسة يتقون في مضامين مؤثري السياحة والسفر السعوديين "بدرجة متوسطة"، في حين نسبة ٢٦,٠% من العينة من ثقتها هؤلاء المؤثرين "كبيرة"، كما اتضح بأن أفراد العينة قد سبق لهم وأن سافروا إلى نفس الوجهة السياحية التي تابعوها على صفحات مؤثري السياحة والسفر السعوديين.

دراسة إبراهيم (٢٠٢٢) بعنوان "دور العرض السياحي في تطوير اقتصاديات السياحة في السودان ٢٠١٧-٢٠٢٢ م"

هدفت هذه الدراسة لإبراز دور العرض السياحي والجاذب والمقومات السياحية في تطوير اقتصاديات السياحة في السودان، باعتبارها واحدة من الركائز الأساسية المحركة للنشاط الاقتصادي من خلال جذب فرص الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل للأيدي العاملة وتوفير العملات الصعبة، وكذلك توفير دراسات وبحوث علمية تساعد علي تنمية وتطوير السياحة في السودان، وفي سبيل ذلك استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي والتحليلي لتحقيق ذلك الهدف، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي تمثلت في أهمية حصر الجاذب والمغريات السياحية والترويج لها لجذب المستثمرين وزيادة فرص الاستثمارات السياحية ما يجعلها وجهة سياحية للسياح والمستثمرين، بالإضافة لعدم مشاركة القطاع الخاص في تحسين وتطوير مواقع الجذب والعرض السياحي والاستفادة منها كاستثمارات سياحية.

دراسة حسن وآخرون (٢٠٢١) بعنوان "دراسة تحليلية لتأثير التنمية السياحية المستدامة في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة بالمجتمع المحلي (بالتطبيق على سكان محافظة الفيوم)"

هدف هذا البحث القيام بدراسة تحليلية لتأثير التنمية السياحية المستدامة في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة بالمجتمع المحلي وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الاستقصائي، وذلك في سبيل اختبار فرضية الدراسة، وقد تم اختيار عينة ممثلة من سكان محافظة الفيوم وتوزيع (٣٢٠) استمارة استبيان على السكان المحليين، وقد توصل

البحث إلى عدة نتائج وأهمها أن معظم سكان محافظة الفيوم كانت آرائهم (محايدة) أي أنه لا توجد لديهم دراية بأن محافظتهم تطبق ممارسات التنمية السياحية المستدامة الأمر الذي جعلهم لا يرون أيضا أن التنمية السياحية المستدامة تساهم في توفير فرص عمل، لذا ما زالت تتواجد مشكلة البطالة فمعدل البطالة بمحافظة الفيوم إلى إجمالي العاملين يقارب من ١٢% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) وبالنظر إلى قرية تونس التي تطبق التنمية السياحية المستدامة بكل مبادئها معدل البطالة بها يساوي (صفر)، ويتضح أن المجتمع الفيومي يحتاج إلى اهتمام أكبر ليكون على دراية بالجهد المبذول لتطبيق التنمية السياحية المستدامة وآثارها على حل مشكله البطالة لهم كسكان المحليين في المحافظة لأن من الأهداف الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للسكان المحليين.

دراسة الربيعي (٢٠٢١) بعنوان "تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المجتمع المضيف"

تناولت هذه الدراسة تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المجتمع المضيف. ومن أهم أهداف الدراسة معرفة آراء المجتمع المضيف في السياحة والسياح وجودة المرافق والخدمات السياحية، وتصنيف المواقع السياحية حسب أهميتها. اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها الأولية على استبانة موجهة للمجتمع المضيف وتمثلت في (٣٨٥) مشارك. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المتوسط العام لتقييم المجتمع المضيف للسياح كان ممتاز، وبلغ المتوسط العام لتقييم المجتمع المضيف لمستوى جودة الخدمات في المواقع السياحية بأبها الحضرية بأنها معقولة. وبينت الدراسة أن أهم مقوم جذب سياحي في أبها الحضرية من وجهة نظر المجتمع المضيف، كان المناخ، يليه المناظر الطبيعية، وتبين أن أهم موقع سياحي في أبها الحضرية من وجهة نظر المجتمع المضيف هو منتزه السودة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات ومن أهمها إنشاء قاعدة بيانات جغرافية تختص بالقطاع السياحي، وفتح المجال للشركات العالمية والقطاع الخاص للاستثمار السياحي بالمنطقة، وتأسيس مركز أبحاث متخصص في مجالات السياحة بالمنطقة، وتشجيع الباحثين ودعمهم لتطوير وتنمية السياحة بالمنطقة.

دراسة علي (٢٠٢١) بعنوان "أثر تنشيط السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان باستخدام منهجية (ARDL) خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٩م)"

قامت هذه الدراسة على تسليط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية السودانية وتمثلت أهمية الدراسة العلمية في الحاجة الماسة لتنمية السياحة في السودان لتكون رديفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد أما الأهمية العملية فتتمثل في بناء نموذج قياسي يستخدم لقياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان على النشاط السياحي في السودان باستخدام الدوال الخطية واللوغاريتمية والنماذج التنبؤية للقيم المتوقعة خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ - ٢٠١٩م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأساسيات النشاط السياحي وأشكاله وأبعاده والبدائيات الأولى له ومحددات هذا النشاط والعلاقة بينه وبين التنمية مع محاولة إبراز أهم العوامل التي تساعد على جذب السياح، فرضت الدراسة فرضية أساسية تتمثل في وجود أثر إيجابي للنشاط السياحي على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، توصلت الدراسة إلى أن النماذج القياسية التي حاول الباحث بناءها بينت العلاقات بين المؤشرات السياحية ذات آثار ضعيفة لا تستطيع تحفيز التنمية بسبب إهمال الدولة للقطاع السياحي كما أن حدود الثقة متقاربة مما يعني أن المقدرات ثابتة عبر الزمن أي أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء بنك للمعلومات الجغرافية يتبع كل موقع سياحي يكون الهدف منه توفير كافة البيانات السياحية الحديثة عن أي موقع سياحي والاهتمام بالمرافق السياحية وتوفير الخدمات المطلوبة لطالبي السياحة في السودان وخاصة الإيواء وخدمات النقل وغيرها.

دراسة العديني والقحطاني (٢٠١٨) بعنوان "عوائق النشاط السياحي الفندقي في مدينة أبها"

هدف البحث إلى التعرف على عوائق النشاط السياحي الفندقي في مدينة أبها؛ حيث تعد هذه المدينة المركز الإداري لمنطقة عسير وتقع إلى الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية على ارتفاع ٢٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها ٢٩٥ كم مربع. وتمثلت أدوات البحث في استمارة استبانة لجمع المعلومات والبيانات، وتم تطبيقها على عينة مكونة من نزلاء مجموعة فنادق في المدينة والبالغ عددهم (١٥). وأشار البحث إلى تصنيف درجة العوائق والتي تتمثل في عوائق محور السكن والإيواء، وعوائق النقل والمواصلات، وعوائق محور الخدمات العامة، وعوائق محور المعروض السياحي. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج ومنها، وجود ٤٦ عائق يشكل تحدي أمام تطور النشاط السياحي الفندقي في مدينة أبها وتم توزيعها على أربعة محاور رئيسية، كما احتل قطاع الخدمات الفندقية المرتبة الأولى من حيث عدد العوائق المرتفعة والتي بلغت ٨ عوائق، بينما جاء قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية بعدد ٧، وجاء محور المعروض السياحي في المرتبة الثالثة في ٦ عوائق مرتفعة وجاء في الأخير عوائق محور المعروض السياحي في المرتبة الثالثة في ٦ عوائق مرتفعة، وجاء في الأخير عوائق محور الإيواء والسكن في ٤ عوائق فقط. وقد أوصي البحث بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات قطاع السياحة في مدينة أبها من خلال منح التسهيلات والحوافز المشجعة ومنح الأراضي المناسبة.

دراسة وهراني وإدريس (٢٠١٨) بعنوان "أثر السياحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار التنموية للسياحة من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين ١٩٩٥-٢٠١١، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، اعتمادا على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف الحقيقي وعدد السياح الوافدين،

بالاعتماد على برمجية Eviews بيانات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر متبادل بين كل من عدد السياح الوافدين والنتائج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى وجود آثار تضخمية نتيجة زيادة عدد السياح، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي لزيادة عدد السياح على سعر الصرف الحقيقي. وعليه توصي الدراسة بضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة، خاصة تلك التي تتوفر على نفس المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين صورة السياحة الجزائرية دولياً والعمل على بث الوعي السياحي لدى المواطنين، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار السياحي.

دراسة بلال (١٤٣٧ هـ) بعنوان "التأثير الاقتصادي لنشاط السياحة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م"

هدف هذا البحث إلى تتبع التأثير الاقتصادي للنشاط السياحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٠م. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج حساب السياحة الفرعي كأداة رئيسة للبحث. وقد دلت النتائج على أن النشاط السياحي قد أحدث تأثيراً اقتصادياً وبصورة إيجابية، وقد تبين ذلك من خلال مسيرة القيمة المضافة لهذا النشاط في إجمالي الناتج المحلي للمملكة، التي تراوحت قيمتها بين ٢,٧% و ٤%. كما كان للنشاط السياحي تأثير إيجابي أيضاً من خلال القيمة المضافة له التي تراوحت بين ٥,٩% و ٧,٦% الخاصة بمساهمته في إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي، وما بين ٩,٥% إلى ١٢,٣% بالنسبة لمساهمته في القطاع الخاص.

دراسة الهجوج (٢٠١٠) بعنوان "أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : تحليل قياسي"

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٥م)، من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحديد هذا الأثر. وأتضح من خلال تحليل هذا النموذج واستخدام اختبار السببية ضعف تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي السعودي خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من أن النتائج أوضحت التأثير الإيجابي للسياحة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٢م)، إلا أنها لم تقدم دليل علمي على إثبات هذا التأثير خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠٠٥م)، وطول فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٦٠م إلى عام ٢٠٠٥م.

تعليق عام على الدراسات السابقة

يتضح مما سبق أن موضوع تأثير السياحة على الاقتصاد نال اهتمام الكثير من الباحثين. في المملكة العربية السعودية، يتبين أن دراسة الهجوج (٢٠١٠) ودراسة بلال (١٤٣٧ هـ) ودراسة أبو رفاعي (٢٠٢٣) قد تناولت أثر السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية في فترات زمنية مختلفة وهي الفترات من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، (١٩٦٠-٢٠٠٥)، و(٢٠٠٤-٢٠١٠).

من ناحية أخرى، تركز الدراسة الحالية على دراسة تأثير السياحة على الاقتصاد السعودي خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٣) وهي الفترة التي حظيت بالتحول في قطاع السياحة بالمملكة وتطورات هامة في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، مما يجعل هذه الفترة أكثر الفترات استحقاقاً للبحث من منطلق أن السياحة سوف تحدث تغييرات هامة في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالعائد والأنفاق وعدد الزائرين. ولذلك، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الثلاث دراسات المماثلة التي تم دراستها في المملكة العربية السعودية في أنها تتناول نطاق زمني حديث (٢٠١٨-٢٠٢٣) بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث في فترات زمنية قديمة.

من ناحية أخرى، تناولت دراسة وهراني وإدريس (٢٠١٨) أثر السياحة على الاقتصاد في الجزائر، وتناولت دراسة علي (٢٠٢١) ودراسة إبراهيم (٢٠٢٢) أثر السياحة على الاقتصاد في السودان، وتناولت دراسة حسن وآخرون (٢٠٢١) تأثير السياحة على البطالة وفرص العمل في محافظة الفيوم بجمهورية مصر العربية، ولكن الدراسة الحالية تركز على تأثير السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية.

وبينما نجد أن دراسة كدسه (٢٠٢٢) قد ناقشت التسويق السياحي وأثره على اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية، ودراسة بن دنيا (٢٠٢٢) بحثت دور مؤثري السياحة والسفر في تنمية السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، ودراسة الربيعي (٢٠٢١) تناولت تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ودراسة العديني والقحطاني (٢٠١٨) ناقشت عوائق النشاط السياحي الفندقي في مدينة ابها، فإن الدراسة الحالية تتناول المنظور الاقتصادي للسياحة فقط من حيث ثلاثة مؤشرات هامة وهي العائدات السياحية، الإنفاق السياحي، وعدد السياح الوافدين.

وعليه، فإن الدراسة الحالية، في حدود علم الباحثين، هي أول دراسة تدرس تأثير السياحة على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الحديثة (٢٠١٨-٢٠٢٣) وهي فترة زمنية حديثة لم يتم دراسة مؤشرات السياحة الاقتصادية من قبل. ولقد استفاد الباحثين من الدراسات السابقة في بناء أهداف وتساؤلات الدراسة الحالية. كما استفاد الباحثين من الدراسات السابقة في بناء منهجية البحث وبناء أدوات جمع البيانات.

منهجية الدراسة

استخدم هذا البحث الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. يتيح المنهج الوصفي التحليلي فهم المفاهيم والعلاقات بين العوامل المختلفة في الظاهرة المدروسة. يتم تحليل البيانات المجمعة بشكل دقيق لاستخلاص النماذج والمعايير والاتجاهات البارزة. يساعد هذا التحليل في توفير رؤى عميقة حول الظاهرة وفهم أسباب حدوثها وتأثيراتها. يعد المنهج الوصفي التحليلي أداة قوية

للباحثين في فهم العديد من المجالات. بالإضافة إلى ذلك، يعزز المنهج الوصفي التحليلي الدقة والموثوقية في إجراء البحوث الاقتصادية. من خلال جمع البيانات بطرق متعددة وتحليلها بشكل منهجي، يتم تقييم الظواهر بشكل شامل وموضوعي. اعتمد البحث على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي السعودي والتي تتعلق بالنشاط السياحي بالمملكة العربية السعودية وخاصة خلال الفترة من (٢٠١٥ - ٢٠٢٢). كما تم جمع البيانات من المصادر الثانوية الأخرى المنشورة مثل الدراسات والمقابلات والتقارير المنشورة على الشبكة العنكبوتية حول مساهمة السياحة في الاقتصاد السعودي.

تم استخدام عدد من المؤشرات التي تبين دور السياحة في الاقتصاد السعودي والتي تشمل انفاق السياح، عدد السياح المحليين حسب الوجهات- المناطق، عدد السياح الوافدين حسب مناطق القُدوم، انفاق السياحة الداخلية، انفاق السياحة المغادرة، الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة، متوسط دخل الفرد، إيرادات السياحة ونمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يستعرض هذا الجزء نتائج الدراسة من خلال عرض النتائج الخاصة بكل من المؤشرات السالفة الذكر التي تبين مساهمة السياحة في نمو الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية. وفيما يلي نتائج الدراسة حسب المؤشرات المذكورة:

أ- حجم إنفاق السائحين بالمملكة

الجدول رقم (١). حجم إنفاق السائحين بالمملكة

السياسة الوافدة	السياسة المحلية	الفترة
إنفاق السياح (مليار ريال)	إنفاق السياح (مليار ريال)	
82.49978193	48.41908582	2015
93.42283464	55.42899155	2016
97.77840911	46.10024194	2017
93.47763376	48.12230554	2018
103.3538665	61.20588249	2019
20.10074099	43.34713926	2020
14.71554739	102.184113	2021
98.29458522	107.2592163	2022

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

يتبين من الجدول السابق حدوث نمو في انفاق السائحين بالمملكة، ففي عام ٢٠١٥ وصل انفاق السياحة المحلية إلى ٤٨,٤١٩٠,٨٥٨٢ مليار ريال في حين وصل انفاق السياحة المحلية في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥,٤٢٨٩٩١٥٥ مليار ريال سعودي ووصل اجمالي الانفاق المحلي في عام ٢٠١٧ إلى ٤٦,١٠٠٢٤١٩٤ ريال سعودي في حين وصل حجم الانفاق المحلي في السياحة في عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ٤٨,١٢٢٣,٥٥٤ ريال سعودي. وفي عام ٢٠١٩ وصل حجم الانفاق المحلي في السياحة إلى ٦١,٢٠٥٨٨٢٤٩ ريال وفي عام ٢٠٢٠ انخفض إلى ٤٣,٣٤٧١٣٩٢٦ ريال سعودي ورجع إلى الارتفاع في عام ٢٠٢١ إلى ١٠٢,١٨٤١١٣ ريال سعودي وزاد المعدل أيضاً في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٧,٢٥٩٢١٦٣. وفي حين وصلت السياحة الوافدة في انفاقها إلى ٨٢,٤٩٩٧٨١٩٣ ريال في عام ٢٠١٥ وزاد المعدل إلى ٩٣,٤٢٢٨٣٤٦٤ ريال في عام ٢٠١٦ وزاد في عام ٢٠١٧ إلى ٩٧,٧٧٨٤٠٩١١ ريال سعودي وانخفض بدوره في عام ٢٠١٨ إلى ٩٣,٤٧٧٦٣٣٧٦ ريال وعاد للزيادة في عام ٢٠١٩ إلى ١٠٣,٣٥٣٨٦٦٥ ريال سعودي وعاد للهبوط بشدة إلى ٢٠,١٠٠٧٤٠٩٩ ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ وزاد معدل الانخفاض إلى ١٤,٧١٥٥٤٧٣٩ ريال سعودي في عام ٢٠٢١ ثم ارتفع بشدة في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٩٨,٢٩٤٥٨٥٢٢ ريال سعودي.

ب- عدد السياح المحليين حسب الوجهات- المناطق

الجدول رقم (٢). عدد السياح المحليين حسب الوجهات- المناطق

*الوحدة: ألف سائح

الفترة	الرياض (١)	مكة المكرمة (١)	المدينة المنورة (١)	القصيم (١)	المنطقة الشرقية (١)	عسير (١)	تبوك (١)	حائل (١)	الحدود الشمالية (١)	جازان (١)	نجران (١)	الباحة (١)	الجوف (١)	المجموع (١)
2015	4953	16565	7361	947	5285	5092	1164	672	399	2076	432	1041	464	46451
2016	4468	16807	7879	734	3851	4988	1150	455	276	2352	527	1223	326	45036
2017	4105	16911	7236	908	3567	5322	1228	465	202	1885	600	1106	284	43819
2018	4306	15522	6552	1072	4093	4923	1246	791	263	2238	622	1235	393	43256
2019	5940	16017	7243	1445	4514	4948	1441	973	387	2347	564	1462	524	47805
2020	6826	9878	5611	2038	4284	4593	2043	1160	707	2045	612	1532	779	42108
2021	11606	18476	4365	3768	9273	5884	2288	1850	850	2662	864	1100	848	63834
2022	16144	22663	6221	4054	11139	6330	2610	2149	1015	2129	1110	1021	1253	77838

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

على صعيد عدد السياح المحليين حسب الوجهات الإقليمية لهم في المناطق السعودية، وصل عدد السياح المحليين في عام ٢٠١٥ في مدن الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم والمنطقة الشرقية وعسير وتبوك وحائل والحدود الشمالية وجازان ونجران والباحة والجوف ليصل في مجموعه إلى عدد 46451 سائح محلي في حين كان في عام ٢٠١٦ في تلك المدن

بالترتيب ٤٥٠٣٦ ليسجل انخفاضاً في عدد السياح المحليين وزاد الانخفاض في عام ٢٠١٧ ليسجل عدد 43819 سائح محلي وتوالى الانخفاض في عام ٢٠١٨ ليسجل 43256 سائح محلي ثم ارتفع في عام ٢٠١٩ ليسجل عدد 47805 سائح محلي وفي عام ٢٠٢٠ سجل انخفاضا آخرأ ليكون 42108 سائح محلي وتوالت الزيادة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ليسجل 63834 سائح و 77838 على الترتيب.

ج- عدد السياح الوافدين حسب مناطق القدوم

الجدول رقم (٣). عدد السياح الوافدين حسب مناطق القدوم

*الوحدة: ألف سائح

عدد السياح الوافدين حسب مناطق القدوم								الفترة
الإجمالي (١)	الدول الأخرى (١)	أمريكا (١)	أفريقيا (١)	أوروبا (١)	آسيا (١)	الشرق الأوسط (١)	دول مجلس التعاون الخليجي (١)	
17994	2	284	1139	1379	5254	3237	6699	2015
18045	70	704	1518	1508	6515	3008	4722	2016
16109	9	536	1487	1149	6889	2258	3781	2017
15335	9	909	1407	1238	6205	1956	3611	2018
17527	255	1019	1502	1498	6731	2788	3734	2019
4138	69	142	230	416	1370	905	1006	2020
3476	79	80	219	188	739	889	1282	2021
16637	8	315	1032	1291	4891	3295	5805	2022

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

على صعيد عدد السياح الوافدين إلى المملكة العربية السعودية من شتى بقاع العالم، وصل عدد السياح الوافدين إلى المملكة في عام ٢٠١٥ من دول مجلس التعاون الخليجي ليسجل 6699 سائح وافد في حين كان عدد السياح من الشرق الأوسط 3237 سائح وآسيا 5254 سائح في حين كان عدد السياحة الوافدة من أوروبا 1379 سائح ومن أفريقيا 1139 سائح وكان عدد السياحة الوافدة من أمريكا 284 سائح ومن دول أخرى عدد ٢ سائح ليصل في إجماليه إلى عدد 17994. وفي عام ٢٠١٦ وصل عدد السياح الوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 4722 ليسجل انخفاضا عن العام السابق وكان عدد السياح الوافدين من الشرق الأوسط 3008 سائح وآسيا 6515 سائح وأوروبا.

الجدول رقم (٤). حجم السياحة الوطنية والمغادرة

السياحة الوطنية (المحلية + المغادرة)			السياحة الداخلية (المحلية + الوافدة)			السياحة المغادرة			الفترة
إنفاق السياح (مليار ريال)	ليالي الإقامة (مليون)	عدد السياح (زوار المبيت) (مليون)	إنفاق السياح (مليار ريال)	ليالي الإقامة (مليون)	عدد السياح (زوار المبيت) (مليون)	إنفاق السياح (مليار ريال)	ليالي الإقامة (مليون)	عدد السياح (زوار المبيت) (مليون)	
132.5396933	516.075332	67.269273	130.9188678	433.937013	64.444659	84.12060753	275.222576	20.81884	2015
152.722629	576.185198	66.243324	148.8518262	423.028505	63.080838	97.29363748	340.381646	21.20684	2016
124.0049103	552.848881	64.96643	143.8786511	395.248223	59.929544	77.90466834	328.636456	21.145854	2017
115.9530638	516.042385	63.006022	141.5999393	406.051085	58.589817	67.83075825	283.920285	19.75054	2018
129.2850885	561.897397	66.815575	164.559749	457.786189	65.330824	68.07920604	293.146892	19.010388	2019
65.31617348	323.437331	46.945514	63.44788025	266.362428	46.244969	21.96903422	94.899128	4.838723	2020
155.3982556	478.756668	72.249239	116.8996604	385.102584	67.311114	53.21414255	125.425465	8.415341	2021
154.0757251	546.294167	94.718918	205.5538015	640.334575	94.474362	46.81650886	176.687774	16.882417	2022

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

يتضح من النتيجة السابقة وجود زيادة في معدل نمو السياحة الوطنية والمغادرة من المملكة العربية السعودية. كانت السياحة المغادرة في عام ٢٠١٥ ٢٠,٨١٨٨٤ مليون سائح في زوار المبيت وسجلوا ٢٧٥,٢٢٢٥٧٦ مليون ليلة وانفقوا ٢١,٢٠٦٠٧٥٣ مليار ريال سعودي، في حين في عام ٢٠١٦ زاد معدل عدد السياح في زوار المبيت ليسجل ٢١,٢٠٦٨٤ مليون سائح وسجلوا ٣٤٠,٣٨١٦٤٦ مليون ليلة بحجم إنفاق ٩٧,٢٩٣٦٣٧٤٨ مليار ريال،

هـ. الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة

الجدول رقم (٥). الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة

*الوحدة: مليون (ريال)

الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة						الفترة
إجمالي عدد الزوار (بالآلاف) (١)	إجمالي الإنفاق (١)	أغراض أخرى (١)	الأعمال والمؤتمرات (١)	زيارة الأقارب والأصدقاء (١)	العطلات والتسوق (١)	
19824.49118	78039	31534	3021	10977	32507	2014
20818.84044	84120.60753	13095.1289	7041.649114	21546.36334	42437.46617	2015
21206.83962	97293.63748	7694.328577	4989.006022	37292.91265	47317.39023	2016

21145.85357	77904.66834	3831.662438	2409.134323	32545.84101	39118.03058	2017
19750.5397	67830.75825	3639.944594	2162.718603	23269.02546	38759.06959	2018
19010.38801	68079.20604	2054.972351	1472.826147	23781.61378	40769.79377	2019
4838.7226	21969.03422	341.0253283	259.9275604	11976.49272	9391.588618	2020
8415.125	53214	331	1561	32694	18628	2021
21354	52538	1510	2881	28522	19625	2022

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

يوجد تطور وتغير في إنفاق الرحلات السياحية المغادرة حسب الغرض من الزيارة على مدى السنوات الماضية، وفقاً للبيانات المقدمة في الجدول. في المجمل، يُلاحظ زيادة في إجمالي الإنفاق على الرحلات السياحية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢. كما يلاحظ أن هناك تغيرات في إنفاق الرحلات السياحية حسب الغرض من الزيارة على مدار السنوات. عدد الزوار يُظهر تغييراً بين العامين. في عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي عدد الزوار ١٩,٨٢٤ ألف زائر، بينما ارتفع إلى ٢١,٣٥٤ ألف زائر في عام ٢٠٢٢.

و. الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة حسب الغرض من الزيارة

الجدول رقم (٦). الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة حسب الغرض من الزيارة

*الوحدة: مليون (ريال)

الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة حسب الغرض من الزيارة							
الفترة	العطلات والتسوق (١)	زيارة الأقارب والأصدقاء (١)	الأعمال والمؤتمرات (١)	أغراض دينية (١)	أغراض أخرى (١)	إجمالي الإنفاق (١)	إجمالي عدد الزوار (بالآلاف) (١)
2014	2127	4805	8947	31372	6037	53288	18260.36585
2015	4954.068164	10621.88628	10090.82644	47765.82103	9067.180027	82499.78193	17994.22596
2016	2880.576356	7064.639382	26279.82761	54090.57786	3107.213438	93422.83464	18044.3532
2017	1703.458125	5687.097478	18382.19448	70909.14351	1096.515514	97778.40911	16108.9677
2018	1991.235947	5245.899084	16484.4867	68837.79192	918.2201099	93477.63376	15334.33496
2019	5048.87712	7772.778656	20421.31668	68077.02023	2033.873808	103353.8665	17525.63641
2020	1933.510816	2475.022214	3392.369816	11101.69038	1198.14777	20100.74099	4138.178251
2021	1267	4561	5286	1783	1818	14715	3477.216
2022	12622	22869	14318	37255	3797	90861	16513

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

عند النظر في الجدول السابق الذي يوضح الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة حسب الغرض من الزيارة للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢، يمكن ملاحظة بعض الأنماط وحجم النمو في الإنفاق على مختلف الأغراض. يظهر الجدول نمو ملحوظ في الإنفاق على الرحلات السياحية للعطلات والتسوق من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢. ارتفع الإنفاق من ٢,١٢٧ مليون ريال في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٦٢٢ مليون ريال في عام ٢٠٢٢. يشير هذا النمو إلى زيادة الاهتمام بالتسوق والسياحة الترفيهية في المملكة. كما يتبين وجود نمو ملحوظ في الإنفاق على الرحلات السياحية لزيارة الأقارب والأصدقاء. ارتفع الإنفاق من ٤,٨٠٥ مليون ريال في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٨٦٩ مليون ريال في عام ٢٠٢٢. يشير هذا النمو إلى زيادة الاتصالات الشخصية والعائلية المترابطة بين المملكة والمجتمع الدولي.

ز- الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية

الجدول رقم (٧). الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية

*الوحدة: مليون (ريال)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية							
الفترة	معدل النمو %	القطاع غير النفطي			القيمة المضافة الإجمالية	صافي الضرائب على المنتجات	الناتج المحلي الإجمالي
		القطاع النفطي	القطاع الخاص	القطاع الحكومي			
2012	9.64	1376577.12	970393.2622	413473.061	2760443.444	21494	2781937.444
2013	1.62	1290793.832	1078032.094	436992.112	2805818.038	21174	2826992.038
2014	1.69	1197428.463	1188036.388	465787.4495	2851252.3	23520	2874772.3
2015	-12.67	659699.3995	1270477.45	554394.5803	2484571.43	25995	2510566.43
2016	-0.52	595540.8249	1306331.772	569764.9518	2471637.549	25862	2497499.549
2017	7.36	735363.0552	1346231.957	576257.0937	2657852.106	23378	2681230.106
2018	18.40	1086260.602	1358187.78	645503.6004	3089951.982	84737.23668	3174689.219
2019	-0.95	958288.3665	1419402.886	674981.9667	3052673.219	91944.4261	3144617.645
2020	-12.44	612500.0258	1360399.451	663347.4328	2636246.91	117270.0302	2753516.94
2021	19.05	928650.9367	1483637.351	667942.5968	3080230.884	197854.5505	3278085.435
2022 (1)	27.41	1617919.343	1647449.15	700710.9534	3966079.446	191063.7436	4157143.19

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

عند النظر في الجدول، يمكن ملاحظة بعض الأنماط والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (نمو الاقتصاد) حسب القطاعات التنظيمية وفقاً للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٢. يظهر أن النمو في القطاع غير النفطي كان متقلباً خلال الفترة المذكورة. تراوح معدل النمو بين ٢٧,٤١٪ في عام ٢٠٢٢ و -١٢,٦٧٪ في عام ٢٠١٥. يمكن أن يكون الانخفاض القوي في عام ٢٠١٥ نتيجة لتأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. ومع ذلك، ارتفع النمو بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث سجل معدل نمو ١٩,٠٥٪ في عام ٢٠٢١ و ٢٧,٤١٪ في عام ٢٠٢٢. يعكس هذا النمو القوي انتعاشاً في الاقتصاد غير النفطي.

ح. متوسط دخل الفرد

الجدول رقم (٨). متوسط دخل الفرد

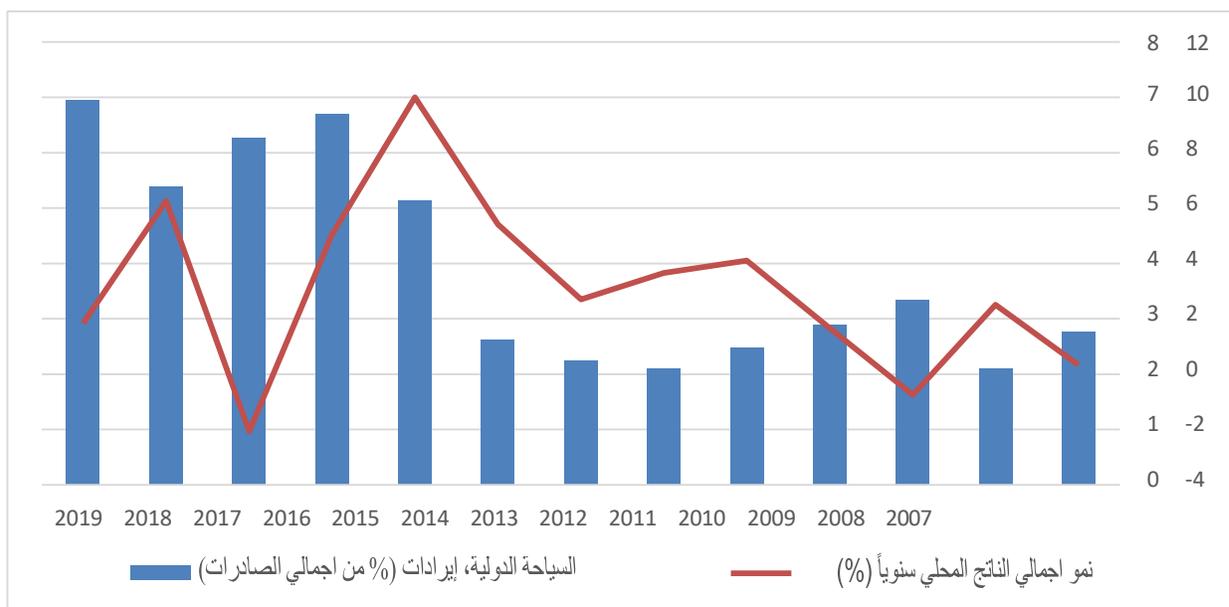
الفترة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)
2010	1980777.369
2011	2537379.665
2012	2781937.444
2013	2826992.038
2014	2874772.3
2015	2510566.43
2016	2497499.549
2017	2681230.106
2018	3174689.219
2019	3144617.645
2020	2753516.94
2021	3278085.435
2022	4176639.221

المصدر: التقرير الإحصائي، البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣).

وصل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى 1980777.369 مليون ريال سعودي في حين وصل في عام ٢٠١١ ليزيد إلى ٢٥٣٧٣٧٩,٦٦٥ مليون ريال، وواصل تقدمه في عام ٢٠١٢ ليسجل ٢٧٨١٩٣٧,٤٤٤ وفي عام ٢٠١٣ وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٨٢٦٩٩٢,٠٣٨ مليون ريال سعودي وفي عام ٢٠١٤ ارتفع ليسجل ٢٨٧٤٧٧٢,٣ مليون ريال سعودي ورجع للارتفاع في عام ٢٠١٥ انخفض ليسجل ٢٥١٠٥٦٦,٤٣ مليون ريال سعودي وفي عام ٢٠١٦ واصل الانخفاض ليسجل ٢٤٩٧٤٩٩,٥٤٩ مليون ريال سعودي ورجع للارتفاع في عام ٢٠١٧ ليسجل إجمالي ٢٦٨١٢٣٠,١٠٦ مليون ريال سعودي وارتفع ايضا في عام ٢٠١٨ ليسجل إجمالي ٣١٧٤٦٨٩,٢١٩ مليون ريال سعودي ورجع للانخفاض الطفيف في عام ٢٠١٩ ليسجل ٣١٤٤٦١٧,٦٤٥ وفي عام ٢٠٢٠ سجل انخفاضا كبيرا بمعدل إجمالي ٢٧٥٣٥١٦,٩٤ مليون ريال سعودي وعاد للارتفاع الكبير في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بالترتيب ليسجل ٣٢٧٨٠٨٥,٤٣٥ و ٤١٧٦٦٣٩,٢٢١ مليون ريال سعودي.

خ- إيرادات السياحة ونمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية (٢٠١٩-٢٠٠٧)

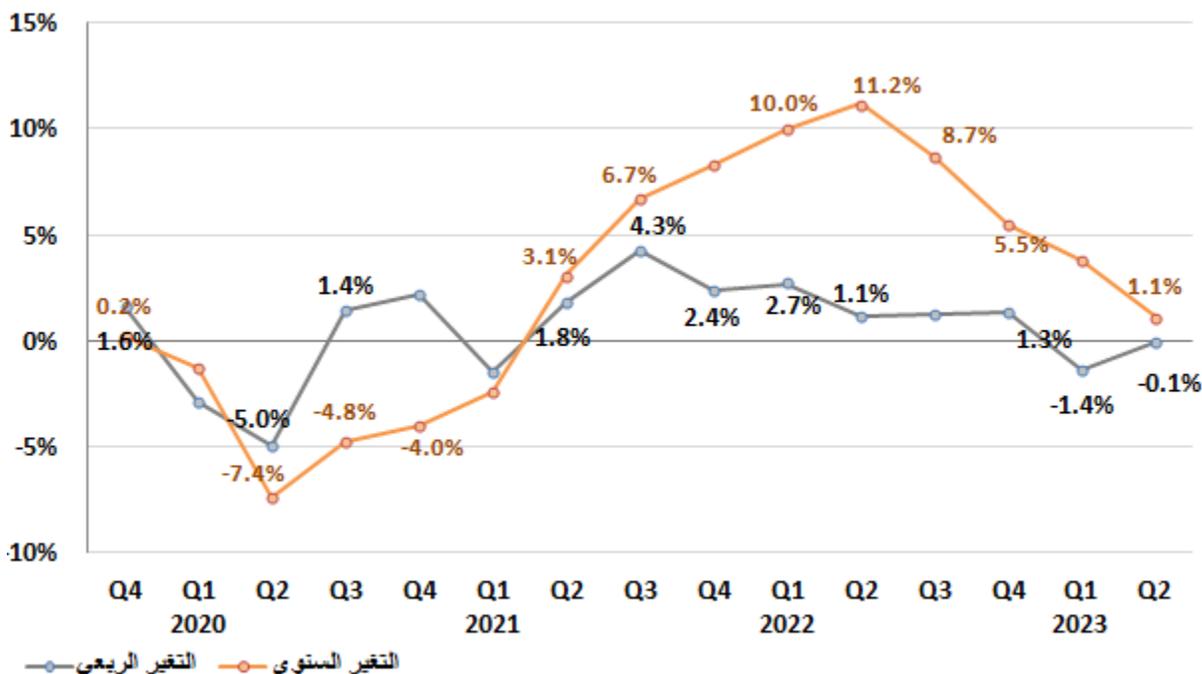
الشكل رقم (١). إيرادات السياحة ونمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية (٢٠١٩-٢٠٠٧)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء

ظ. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية

الشكل رقم (٢). معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

يتبين من الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية، ارتفع بنسبة ١,١% في الربع الثاني ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يستمر النمو في قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية في المستقبل، خاصة مع استمرار تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتوجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع الحيوي. يمكن أن يؤدي نمو السياحة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة.

يتضح من نتائج البحث أن السياحة تساهم في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. في الوقت الذي تشهد فيه المملكة العربية السعودية فترة من التنوع الاقتصادي السريع والمضي قدماً في خطة رؤية ٢٠٣٠ الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ارتفعت مساهمة قطاع السياحة للمملكة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ بنسبة ٣,٩% مقارنة بالعام السابق لتبلغ ٥٢,٧ مليار ريال لتحقيق بذلك نسبة مساهمة عالية في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ١٠,٤% وفقاً لبيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة، ليحتل بذلك القطاع السياحي المرتبة الثالثة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية.

كما أن السياحة ساعدت على انتعاش الاقتصاد في المملكة من أزمة الاقتصاد العالمية المصاحبة لانتشار وباء كورونا، حيث حققت المملكة ارتفاع قدره ١٨,٥% في الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠٢١ عن العام السابق له ٢٠٢٠ الذي تأثر فيه اقتصاد العام بسبب تداعيات فايروس كورونا، وتزايد التوجه نحو السياحة المحلية في المملكة العربية السعودية وحققت نشاطاً عالياً بسبب منع السفر الذي تسبب بها انتشار الوباء، فقد زاد الإنفاق على السياحة المحلية في المملكة ليصل إلى ٨١ مليار في عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق له حيث كان الإنفاق على السياحة المحلية قد حقق ٤٣ مليار ريال في عام ٢٠٢٠، كذلك في عام ٢٠٢٠ كان هناك انخفاض بنسبة عالية تقدر بأكثر من ٧٦% في عدد الزوار الوافدين عن العام الذي يسبقه .

ويتبين من النتائج السابقة للبحث أن علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي باتت مهمة من جميع النواحي الأدبية والتطبيقية، وتعتبر مجموعة كبيرة من الدراسات أن السياحة هي واحدة من أهم الصناعات التي تحقق النمو الاقتصادي. وتؤكد نتائج الدراسة الحالية فرضية النمو والسياحة في حالة المملكة، فتدعم الأدلة نتيجة أن التحسن في إيرادات السياحة هو أحد المصادر المهمة للنمو الاقتصادي في حالة المملكة.

ومن خلال تحقيق أهداف البحث، تبين بأن للقطاع السياحي غايات وأهداف من الممكن إدراكها بسهولة، حيث تعد القطاع الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، ولذا نرى أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد انطلاقاً مما تدره من النقد الأجنبي، وفي الحقيقة إذا كما تبين أن تكون للسياحة مكانتها اللانقطة بها، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلاً إذا تكاثفت الجهود واستمرت، ومن هذا المنطلق يوصي البحث بضرورة تقديم بعض التوصيات الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة، منها أولاً تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة في المملكة العربية السعودية، وثانياً وضع استراتيجيات سياحية تركز على المنفعة الاقتصادية والاجتماعية وتنبثق من الواقع وتفتح على الثقافات السياحية في العالم للتعريف بالحضارة والثقافة السعودية الأصلية، وثالثاً دعم المعاهد المتخصصة في السياحة التي تعمل على تبادل المعرفة والعلوم والدراسات في مجال السياحة بين الدول وإرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه ولدى المواطنين للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفه أقل وربح أكبر وتحقيق مردود اقتصادي عالي.

تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ فإن قطاع الترفيه يعمل على صناعة اقتصادية تُعزز مكانة السعودية عالمياً، فالمملكة بذلك تسعى لتعزيز دور الهيئات والجهات العامة وتحفيز دور القطاع الخاص في بناء وتنمية نشاطات الترفيه لجذب السياح الدوليين والمحليين، كما تسعى جاهدة لتوسيع حسن الضيافة لهم، حيث تقوم السياحة بدعم الاقتصاد في المملكة من خلال المساهمة في تنويع مصادر الترفيه والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج العديد من الدراسات الحالية مع نتائج دراسة رابح وبشرير (٢٠١٩) ودراسة الربيع (٢٠١٨) في أن السياحة تعتبر من القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد. تسهم السياحة بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال توليد إيرادات مباشرة من خلال الإنفاق السياحي في الفنادق والمطاعم والمتاجر والمزيد. هذا الإيراد يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الوضع المالي للشركات والأفراد. كما توفر السياحة فرص العمل المباشرة في قطاع الضيافة والترفيه والنقل، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشمري (٢٠١٨) التي بينت أن السياحة لها تأثير غير مباشر على الاقتصاد أيضاً، حيث تعمل السياحة على تعزيز القطاعات الأخرى مثل النقل والتجارة والصناعة، كما تزداد الطلبية على السلع والخدمات المحلية بفضل وجود السياح، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويزيد من فرص التوظيف. كما تسهم السياحة في تطوير وتحسين البنية التحتية المحلية، مثل الطرق والمطارات والمعابد السياحية، مما يعزز الجذب السياحي ويفتح المجال للمزيد من الاستثمارات.

من ناحية أخرى، وكما بينت نتيجة دراسة العلجة (٢٠١٩)، تواجه السياحة في الاقتصاد العديد من التحديات. من بين هذه التحديات، التنافس الشديد مع الوجهات السياحية الأخرى، والتحديات التسويقية والإعلانية، وضرورة تحسين الخدمات السياحية وتجربة الزوار. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الدعم المناسب من الجهات الحكومية في مجال التشريعات والتسهيلات اللازمة لتعزيز السياحة وجذب المزيد من الزوار.

علاوة على ذلك، يتضح أن للسياحة أثر إيجابي على نمو الاقتصاد السعودي، فهي تعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل وتحسن الوضع المالي للأفراد والشركات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة في تعزيز القطاعات الأخرى وتحسين البنية التحتية المحلية. ومع ذلك، يجب التعامل مع التحديات التي تواجه السياحة وتوفير الدعم اللازم لتعزيز هذا القطاع.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة وتحليلها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. ضرورة تطوير البنية التحتية السياحية، ويتم ذلك من خلال البنية التحتية السياحية الحالية في المملكة العربية السعودية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. قد يشمل ذلك تطوير المطارات، وتحسين شبكة النقل العام، وتوفير المرافق السياحية مثل الفنادق والمطاعم والمعالم السياحية. يهدف ذلك إلى توفير تجربة مريحة وجذابة للسياح وزيادة قدرتهم على استكشاف المملكة.

٢. ضرورة تنوع المنتجات السياحية، حيث يتم تحديد المنتجات السياحية المحتملة التي يمكن تطويرها لزيادة جاذبية المملكة للسياح. قد يشمل ذلك تطوير السياحة الثقافية والتراثية، والسياحة الرياضية، والسياحة البيئية، والسياحة الصحية والعلاجية. قد يكون من الضروري تطوير منتجات سياحية مبتكرة ومتنوعة لجذب شرائح مختلفة من السياح.
٣. تعزيز التسويق والترويج من خلال تطوير استراتيجيات التسويق والترويج الحالية للسياحة في المملكة العربية السعودية وتطوير خطة شاملة لتعزيزها. قد يشمل ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإطلاق حملات ترويجية دولية، وتشجيع التعاون مع وسائل الإعلام والمدونين السفر. يهدف ذلك إلى زيادة الوعي بالميزات السياحية للمملكة وجذب المزيد من السياح.
٤. تنمية الموارد البشرية من خلال تحليل الاحتياجات التدريبية والتطويرية للموارد البشرية في قطاع السياحة. قد يشمل ذلك تطوير برامج تدريبية لتأهيل الكوادر السعودية في مجالات الضيافة والإدارة السياحية والتسويق السياحي. يهدف ذلك إلى تعزيز قدرات الموارد البشرية المحلية وتوفير فرص عمل للسعوديين.
٥. تعزيز التعاون القطاعي من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة لتعزيز دور السياحة في الاقتصاد السعودي. قد يشمل ذلك تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعزيز التعاون بين الشركات السياحية المحلية والدولية، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المعنية بالسياحة والمجتمع المحلي. يهدف ذلك إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة وتحقيق أقصى استفادة من إمكانات السياحة.
٦. تعزيز التنمية المستدامة من خلال تنفيذ تعزيز التنمية المستدامة في قطاع السياحة. قد يشمل ذلك تعزيز الممارسات البيئية المستدامة في المنشآت السياحية، وتشجيع السياحة الثقافية والتراثية للحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي، وتعزيز التوعية بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. يهدف ذلك إلى ضمان استدامة السياحة على المدى الطويل والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

الخاتمة

تناول البحث أثر السياحة على الاقتصاد السعودي من خلال بيان النمو في المؤشرات السياحية والاقتصادية بالمملكة. حيث اعتمد البحث عليها في توصيف نموذج البحث واختيار المتغيرات الاقتصادية المناسبة. وبناءً على ما سبق نجد أن الأدبيات الاقتصادية استخدمت عدداً من المؤشرات لقياس السياحة والتي تدرج تحت عدد من الأبعاد وهي: الإيرادات، الانفاق، عدد الوافدين، إضافة إلى الاستثمار السياحي. ويعد مؤشر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من ضمن المؤشرات التي تشير إلى حجم إيرادات السياحة مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، واستخدمت الدراسات الأدبية مؤشرات اقتصادية مساندة لمؤشر السياحة.

ومن خلال دراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، يتضح إلى وجود علاقة بينهما وأن العلاقة في غالبها موجبة، وأن دراسة العلاقة السببية بينهم يمكن تفسير اتجاهها كداعم لمعرفة محفزات النمو الاقتصادي، وأن اختلاف النتائج في الدراسات يأتي بسبب اختلاف مؤشرات السياحة أو تنوع المنهجية المعتمدة لقياس الأثر أو اختلاف مكان وفترات الدراسة. كما يتضح من نتائج الدراسة القطاع السياحي هو أحد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تعول عليه الدولة في القيام بدور حيوي وهام في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق أحد أهم أهداف خطط الرؤية التنموية وهو التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية في تحديد مسار عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، عماد الدين محمد (٢٠٢٢). دور العرض السياحي في تطوير اقتصاديات السياحة في السودان "٢٠١٧-٢٠٢٢ م". مجلة القلزم للدراسات الأثرية والسياحية، (٥)، ٤٣ - ٦٦.
- أبو رفاعي، علي نهاد عبدالله (٢٠٢٣). مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية لتحليل السببية). المجلة العربية للنشر العلمي، ٦ (٥٩)، ٣٢٢-٣٤٦.
- آيت محمد، مراد ومستوي، عادل (٢٠٢٠). دراسة أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة "١٩٩٣-٢٠١٦". مجلة التواصل - جامعة عنابة، ٢٦ (٤)، ١٢٠-١٣٣.
- بلال، عنبرة بنت خميس (١٤٣٧ هـ). التأثير الاقتصادي لنشاط السياحة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م. مجلة جامعة طيبة للأدب والعلوم الإنسانية، ٥ (٨)، ٧٩٣-٨٥٠.
- بن دنيا، فطيمة قبيبي (٢٠٢٢). دور مؤثري السياحة والسفر في تنمية السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر متابعيهم. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، ٥ (٢)، ٣٨-٧٩.
- البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣). التقرير الإحصائي.

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

حسن، هناء محمد عدلي وأبو بكر، غادة محمد وفيق وعطا الله، فاروق عبدالنبي حسنين وحسين، مصطفى محمود محمد (٢٠٢١). دراسة تحليلية لتأثير التنمية السياحية المستدامة في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة بالمجتمع المحلي (بالنظر على سكان محافظة الفيوم). المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، ١٥ (٢)، ٤٩٦ - ٥١٦.

رابح، مناصر و بشراير، عمران (٢٠١٩). أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، ١ (١)، ١٧٤ - ١٨٩.

الربيعي، رحمه يحيى أحمد (٢٠٢١). تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المجتمع المضيف. المجلة العربية للدراسات الجغرافية، (٩)، ١٥٣-١٩٨.

الربيع، محمد بن خالد خلف الله (٢٠١٨). أثر قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ م. رسالة ماجستير. جامعة النيلين. السودان.

سبق (٢٠٢٣). السياحة في المملكة.. قطاع واعد يساهم في نمو الناتج المحلي ويحقق رؤية ٢٠٣٠.

<https://sabq.org/saudia/omjk1ber43>

سبق (٢٠٢٣). السياحة في المملكة.. مستقبل واعد عبر فرص استثمارية بـ ٥٠٠ مليار دولار.

<https://sabq.org/tourism/7hanabsdqm>

السيد، ريهام يسري (٢٠٢٠). أسس صناعة السياحة. دار غيداء للنشر والتوزيع. عُمان.

شبكة CNBC (٢٠٢٣). القطاع السياحي في السعودية.. ركيزة أساسية لـ "التنوع الاقتصادي".

<https://www.cnbcarabia.com>

الشمري، هيفاء (٢٠١٨). مقومات السياحة في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠. مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، (١٠) ٥، ٧٢٢ - ٧٥٥.

الشهري، رشا عبدالله (٢٠٢٣). تصميم واقع افتراضي للبيئة السعودية لتنمية السياحة المستدامة. المجلة السعودية للفن والتصميم، (١) ٣، ٢٥٢ - ٢٩٥.

العديني، مارش أحمد سعيد والقحطاني، نجود ناصر (٢٠١٨). عوائق النشاط السياحي الفندقي في مدينة ابها. منظمة المدن العربية. الكويت.

العجلة، مبطوش (٢٠١٩). استخدام أسلوب العمليات العشوائية لإظهار دور التنمية السياحية المستدامة في القضاء على البطالة: دراسة قياسية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ٣ (٢)، ٤٣ - ٦٠.

علي، سمر حسين سري همت (٢٠٢١). أثر تنشيط السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان باستخدام منهجية (ARDL) خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٩ م). المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ١١ (٣)، ٤٠٣ - ٤١٨.

قانة، الطاهر (٢٠١٩). علم الاقتصاد. دار الخليج للنشر والتوزيع. عُمان.



كدسه، مها خالد (٢٠٢٢). التسويق السياحي وأثره على اتجاهات السياح المحليين نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على الهيئة السعودية للسياحة. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٧٤)، ١٦٧ - ٢٠٤.
محمد، سعدية حسن خليفة (١٤٣٧ هـ). الاستثمار في قطاع السياحة وأثره في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على السودان في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٣ م. أطروحة دكتوراة. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. السودان.
موقع العربية (٢٠٢٢). قطاع السياحة السعودي يساهم بـ ٣,٥% من الناتج المحلي للمملكة.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/11/29>

الجهوج، حسن بن رفدان (٢٠١٠). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تحليل قياسي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (٢)، ١٧٩ - ٢١٠.

وكالة الأنباء السعودية (١٤٤٢ هـ). المملكة تؤكد أهمية القطاع السياحي في زياد النمو الاقتصادي وتدعو للمحافظة على البيئة وتطبيق المبادئ المستدامة. <https://www.spa.gov.sa/2145090>

وهراني، عبدالكريم وإدريس، أميرة (٢٠١٨). أثر السياحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، ٢ (٢)، ١٧٦ - ١٩٢.

المراجع الأجنبية

- Jamel, L. (2020). The relation between tourism and economic growth: a case of Saudi Arabia as an emerging tourism destination. *Virtual Economics*, 3(4), 29-47.
- Khan, N., Hassan, A. U., Fahad, S., & Naushad, M. (2020). *Factors affecting the tourism industry and its impacts on the global economy of the world*. Available at SSRN 3559353.
- Musa, E. Y. M. (2021). The impact of tourism in the Kingdom of Saudi Arabia on GDP,(2005–2017: An analytical approach). *Global J Economic Bus*, 10(2), 458-462.
- Naseem, S. (2021). The role of tourism in economic growth: Empirical evidence from Saudi Arabia. *Economies*, 9(3), 117.